مجلـة الاقتصاد والتنمية المستدامة
المجلد:05/ العـدد:01 (2022)، ص 1255-1275
ISSN : 2661-7986 EISSN: 2773-2606

واقع تطبيق أسس الحوكمة الخاصة بقطاع التأمين بالتطبيق على شركات التأمين الجزائرية

The reality of applying the foundations of governance for the insurance sector by applying to Algerian insurance companies

سنجاق الدين نور الدين [1*]

[1] جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف (الجزائر)، مخبر الأنظمة المالية والمصرفية.

n.sandjakeddine@univ-chlef.dz

تاريخ الاستلام: 2021/12/12 تاريخ القبول: 2022/02/04 تاريخ النشر: 2022/03/02

مستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في أسس تطبيق الحوكمة في قطاع التأمين، ثم تبيان مدى تطبيق ذلك في شركات التأمين الجزائرية. وقد استخدمنا أداة الاستبانة وتحليلها باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS.V26).

بيّنت الدراسة أن مجلس الإدارة يلعب دورا جيدا في الحوكمة في شركات التأمين الجزائرية، غير أنها لا تتبنى نظاما واضحا للحوكمة، ولا تمارس هيئة الإشراف دورا فعالا في الرقابة على مخاطرها، ولا تلتزم بمتطلبات الإفصاح والشفافية. وأوصت الدراسة بوضع نظام للحوكمة مرجعي تستند له شركات التأمين الجزائرية في تطبيق مبادئ الحوكمة، وتفعيل دور هيئة الإشراف في الرقابة على المخاطر النوعية. كما أوصت الدراسة بإلزام شركات التأمين بتوسيع المعلومات المفصح عنها ونشرها في مواقعها الإلكتروني وتحديثها دوريا.

الكلمات المفتاحية: أسس الحوكمة؛ شركات التأمين؛ الرقابة على التأمين.

تصنيفات JEL: M16، C13، G22.

Abstract :

This study aims to show the foundations of applying governance in the insurance sector. we apply this on Algerian insurance companies. To realize our work, we use a questionnaire to collect data, and the Statistical Package for Social Sciences (SPSS.V26) to analyze it.

The study shows that the the board of directors plays a good role in the governance in Algerian insurance companies. On the contrary, the effective governance system is weakly adopted. It also shows the ineffectiveness of the supervisory body in monitoring the risks of insurance companies, and the weak commitment to the requirements of disclosure and transparency. The study recommends the adoption of a reference governance system for Algerian insurance companies to apply governance principles, activating the role of the Supervisory Authority in monitoring qualitative risks. It also recommends obligating insurance companies to expand the disclosed information, publish it on their website, and update it periodically.

Keywords: governance foundations; insurance companies; insurance supervision.

JEL Classification : G22, C13, M16.

* المؤلف المرسل.

مقدمة

تعتبر شركات التأمين من أهم المؤسسات المالية المشكِّلة للنظام المالي في النظم الاقتصادية المعاصرة، وذلك لدورها البارز في تقديم الأمان المالي وتغطية مخاطر الفعاليات الاقتصادية وحماية الثروة الوطنية، بالإضافة لدورها التنموي في تعبئة الادخارات واستثمارها في قنوات استثمارية متنوعة بما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسياسات العامة للدولة.

ونظرا لهذه الأهمية لشركات التأمين، وخصوصياتها عن باقي المؤسسات في انعكاس دورة إنتاجها وباعتبارها حاملا للخطر وأغلب أموالها هي ملك لحملة وثائق التأمين، بالإضافة لتعقد درجة المخاطر التي أصبحت تواجهها، والأزمات التي شهدتها بعض أكبر شركات التأمين في العالم، هذا ما جعل للحوكمة أهمية كبرى لمنع مثل هذه الأزمات، واستخدامها كنظام لمتابعة المخاطر وإدارتها بكفاءة وفعالية، وهذا ما يتطلب مبادئ تلائم خصوصيات هذه الشركات، وأسسا تطبق من خلالها هذه المبادئ.

وعرف قطاع التأمين في الجزائر أطرا للحوكمة تجسدت في قانون تنظيم وتطوير سوق التأمين الجزائري لسنة 1995 بصدور الأمر 07/95، ثم عرف تطورات أخرى مؤسسية وتشريعية كان آخرها المرسومين التنفيذيين 13-114 و13-115 سنة 2013، لذلك كان لا بد من الوقوف على مدى تطبيق شركات التأمين الجزائرية لأسس الحوكمة في قطاع التأمين بعد كل هذه الإصلاحات التي شملت قواعد الحوكمة الناظمة لقطاع التأمين في الجزائر.

إشكالية الدراسة: من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تطبيق أسس الحوكمة الخاصة بقطاع التأمين في شركات التأمين الجزائرية؟

فرضيات الدراسة: لمعالجة الاشكالية المطروحة نورد الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية: يوجد تطبيق لأسس الحوكمة في شركات التأمين الجزائرية.

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد تبني ضعيف لنظام فعال للحوكمة في شركات التأمين الجزائرية.

الفرضية الفرعية الثانية: لمجلس الإدارة دور فعال في الحوكمة في شركات التأمين الجزائرية.

الفرضية الفرعية الثالثة: تقوم هيئة الإشراف في الجزائر بدور فعال في الرقابة على مخاطر شركات التأمين.

الفرضية الفرعية الرابعة: يوجد ضعف في التزام شركات التأمين الجزائرية بمتطلبات الإفصاح والشفافية.

أهمية الدراسة: عرف قطاع التأمين في الجزائر إصلاحات في القواعد الناظمة له، ركَّزت في معظمها على الجانب الكمي وأهملت الجانب النوعي، وتعتبر هذه الدراسة أحد الأدوات التي يمكن أن تبين للهيئات الناظمة والمشرفة على قطاع التأمين مدى تطبيق شركات التأمين الجزائرية لأسس الحوكمة في قطاع التأمين، لتدارك أوجه القصور في هذه المتطلبات النوعية مستقبلا.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة لتحقيق جملة من الأهداف يمكن إيجازها فيما يلي:

- إبراز أهمية الحوكمة في شركات التأمين؛
- تبيان أسس ومبادئ وآليات الحوكمة في شركات التأمين؛
- توضيح مدى تطبيق شركات التأمين في الجزائر لأسس الحوكمة الخاصة بقطاع التأمين.

منهج الدراسة: تم الاعتماد في هذه الدراسة على منهجين، أولا المنهج الاستنباطي من خلال المسح المكتبي والتأصيل النظري لمختلف جوانب الموضوع. ثانيا المنهج الاستقرائي من خلال استقراء نتائج الاستقصاء الميداني لإجابات العينة المبحوثة لتحديد مدى تطبيق شركات التأمين لأسس الحوكمة الخاصة بقطاع التأمين.

1- أهمية الحوكمة في شركات التأمين: للحوكمة أهمية بالغة في شركات التأمين، وتكمن هذه الأهمية في العناصر التالية (عيد، 2010، صفحة 106):

أولا: شركات التأمين تمثل مكوِّن أساسي وحيوي في الاقتصاد الوطني، وحدوث أي هزات مالية لهذه الشركات يؤثر على الاقتصاد ككل؛

ثانيا: شركات التأمين تتعامل أساسا في أموال المؤمَّن لهم، حيث أن حقوق المساهمين لا تمثل سوى نسبة ضئيلة من أموال شركات التأمين؛

ثالثا: شركات التأمين تمثل حامل للخطر فهي تتطلب إجراءات وقواعد تساعد على المحافظة على حقوق المساهمين وحقوق حملة الوثائق؛

رابعا: الحوكمة تمثل مسألة حيوية لإدارة الخطر في الشركة لتخفيض الخسائر التي ترجع إلى عدم كفاية إجراءات الرقابة الداخلية؛

خامسا: الحوكمة أساسا هي مزيج من القوانين والقواعد التي تضعها الجهات الرقابية كهيئة الإشراف والرقابة لتأكيد امتثال واستجابة الشركات بالالتزام؛

سادسا: الحوكمة توفر الربط بين الملاك والأطراف الأخرى ذات العلاقة؛

سابعا: إن معظم شركات التأمين العاملة في السوق من شركات القطاع الخاص، مما يتطلب الأمر ضرورة حماية حقوق المساهمين، وكذلك المحافظة على حقوق حملة الوثائق.

من خلال ما سبق تتلخص أهمية الحوكمة في شركات التأمين في تمكينها من القدرة على مواجهة التزاماتها للمحافظة على أموال حملة الوثائق وزيادة ثقتهم وتحقيق الاستقرار المالي، والمساهمة في تعزيز إدارة فعالة لكافة النشاط التأميني ومختلف المخاطر التي تواجهه، وضمان التزام شركات التأمين بمجموع القوانين والقواعد والأطر التي تضعها هيئات الإشراف والرقابة على قطاع التأمين.

2- أسس ومبادئ الحوكمة في شركات التأمين: يقوم تطبيق الحوكمة في شركات التأمين على مبادئ خاصة تتلاءم وخصوصياتها كمؤسسات مالية حاملة للخطر، بالإضافة إلى أسس يقوم عليها تطبيقها، لذلك سيتناول هذا العنصر مبادئ الحوكمة وأسسها الخاصة بشركات التأمين.

2-1 مبادئ الحوكمة في شركات التأمين: قامت العديد من الهيئات والمنظمات بوضع قائمة من المبادئ المجسدة لنظام الحوكمة لكي تكون دليلا تطبيقيا لممارسة هذا النظام، حيث صدرت مبادئ للحوكمة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "OECD"، ومبادئ عن هيئات الرقابة على شركات التأمين، ومبادئ عن معهد الحوكمة بالتعاون مع منتدى الهيئات العربية للإشراف والرقابة على أعمال التأمين، فبالإضافة لهذه المبادئ، نجد أن حوكمة شركات التأمين تعتمد على مبادئ أخرى صادرة عن هيئات خاصة بالتأمين، تتمثل فيما يلي (بن فرحات، 2011، صفحة 12):

أولا: التحديد الدقيق للمسؤوليات: أي تحديد المسؤوليات بدقة وكذلك نظام الشركة (مجلس الإدارة، المدير العام، لجان الإدارة...)؛

ثانيا: المساءلة: وتعني الإفصاح عن أداء شركة التأمين والأنشطة والعرض أمام المساهمين وغيرهم ممن يحق لهم قانونا مساءلة الشركة؛

ثالثا: الرقابة الخارجية: أن تكون المعلومات التي تخص الرقابة الخارجية متوفرة وشفافة، وهذا من أجل تسهيل الأمر على المراقبين الخارجيين؛

رابعا: الرقابة الداخلية: وهي تلك الرقابة التي تنبع من داخل الشركة وتقوم بها جهات إدارية من داخلها، تنحصر أساسا في برنامج الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي؛

خامسا: الشفافية والإفصاح: تتعلق الشفافية والإفصاح ليس فقط بالمعلومات اللازمة لترشيد قرارات كافة الأطراف ذات المصلحة على مستوى الشركة، بل يتسع المفهوم ليشمل الإفصاح في التقارير العامة عن المؤسسة لمختلف المتعاملين والجمهور.

2-2 أسس تطبيق الحوكمة في شركات التأمين: وضع الاتحاد الدولي لمراقبي التأمين (IAIS) بعض الإجراءات والقواعد التي يمكن على أساسها تطبيق مبادئ الحوكمة في مجال التأمين وفقا للمبادئ الأساسية في التأمين، وذلك من خلال الآتي:

أولا: وضع المتطلبات العامة لحوكمة شركات التأمين: أكدت الجمعية الدولية لهيئات الإشراف على التأمين سنة (2004) على وضع المتطلبات العامة لحوكمة شركات التأمين، وذلك بأن يتولى المديرون في شركة التأمين ما يلي(Najjar, 2013, p. 60) :

- أخذ المسؤولية في قبول واتباع لوائح ومبادئ حوكمة الشركات وإجراء تقييم ذاتي سنوي يهدف إلى تقييم ومعالجة نقاط الضعف والقوة لديهم؛
- وضع ميثاق لتحديد مدونة سلوك وأخلاقيات العمل ووسائل تحقيقها. يجب أن يتعامل هذا الميثاق مع جوانب مختلفة مثل: المعاملات والعلاقات وإدارة المخاطر، والتعامل الذاتي العادل، والحد الأدنى من الملاءة وهامش رأس المال ومتطلبات الاحتياطي المطلوبة، والامتثال للقوانين والرقابة الداخلية؛
- الإشراف بحكمة على المديرين والمسؤولين التنفيذيين للتأكد من التزامهم بالسياسات والاستراتيجيات المذكورة في ميثاق الشركة؛
- عقد اجتماعات منتظمة مع المديرين والمديرين التنفيذيين لمواكبة تدفق الأعمال والاطلاع على آخر التحديثات والمشكلات؛
- ضمان المعاملة العادلة لجميع حملة الوثائق والموظفين والمساهمين، وضمان الإفصاح ومشاركة المعلومات معهم بطريقة شفافة.

ثانيا: إجراءات الرقابة على التأمين: يقوم تطبيق الحوكمة على إجراءات رقابية على التأمين منها (عيد ، 2005، صفحة 29):

- من حق مراقب التأمين أن يطلب من مجلس الإدارة أن يضع بصورة واضحة السياسات الخاصة بتعارض المصالح، والمعاملة العادلة للعملاء والمشاركة في المعلومات مع أصحاب المصالح؛
- من حق مراقب التأمين أن يطلب من مجلس الإدارة أن يلتزم بالإفصاح الكامل في التقارير السنوية بما يتفق مع مبادئ حوكمة الشركات ومع أهداف الشركة المنصوص عليها؛
- من حق مراقب التأمين أن يطلب من مجلس الإدارة بالمنشأة أن يحدد شخصا كضابط اتصال ليراقب العمليات التي تتم خارج البلاد مع أخذ تشريعات الدولة في الاعتبار، على أن يقوم بتقديم تقرير دوري لمجلس الإدارة في هذا الشأن؛

- من حق مراقب التأمين أن يطلب من مجلس الإدارة بالمنشأة أن يقوم بوضع سياسة مناسبة لمكافآت المديرين والإدارة العليا ومراجعة هذه السياسة بصفة دورية، وأن يقوم بإبلاغ مراقب التأمين بهذه السياسة، مع الالتزام بما ورد في التشريعات بهذا الشأن.

3- آليات الحوكمة في شركات التأمين: أكد الاتحاد الدولي لمراقبي التأمين على مجموعة من الآليات والتي على أساسها يتم تطبيق مفهوم الحوكمة في شركات التأمين، وتنقسم إلى الآليات الداخلية لحوكمة شركات التأمين والآليات الخارجية لها.

3-1 الآليات الداخلية لحوكمة شركات التأمين: تتمثل الآليات الداخلية لحوكمة شركات التأمين في الوظائف والآليات الضابطة من داخل شركات التأمين، وتتجسد هذه الآليات فيما يلي:

أولا: مجلس الإدارة: تتمثل مهمة مجلس الإدارة في تحديد التوجهات الاستراتيجية والتأكد من تنفيذها ومراقبة الإدارة التشغيلية والتدخل إذا لزم الأمر لضمان السير الجيد للشركة، والتحكم في عمل الإدارة العليا (AZEMA, 2005, p. 144)، ويتحقق ذلك بدوريه الاستشاري والرقابي معا، بصفته الاستشارية فإنه يتشاور مع الإدارة بشأن التوجه التشغيلي والاستراتيجي للشركة، أما بصفته الرقابية فهو يقوم بفصل الرئيس التنفيذي وقياس أداء الشركة وتقييم مساهمة الإدارة في الأداء ومنح التعويضات(Larcker & Tayan, 2011, p. 67) .

ثانيا: المراجعة الداخلية: نشاط المراجعة الداخلية هو دائرة أو قسم أو فريق من المستشارين أو غيرهم من ممارسي المهنة، يقومون بتقييم فعالية وكفاءة الضوابط والسياسات والإجراءات الداخلية وآلية رفع التقارير بالشركة ومدى الالتزام بها وتقديم التوصيات لتحسينها، إذ تساعد المراجعة الداخلية في عملية حوكمة الشركات من خلال تقييم وتحسين العمليات الداخلية شركة التأمين، وتحقيق الضبط الداخلي نتيجة استقلالها وتبعيتها لرئيس مجلس الإدارة واتصالها برئيس لجنة إدارة المخاطر (عتشاش و بالولي، 2013، صفحة 727).

ثالثا: إدارة المخاطر: تتعرض شركات التأمين على غرار المؤسسات المالية الأخرى إلى العديد من المخاطر نتيجة لطبيعة نشاطها، حيث يقوم مجلس الإدارة بالاستعانة بلجنة إدارة المخاطر بهدف ضمان فعالية أكبر في تحديد المخاطر والعمل على تخفيضها قدر الإمكان إن لم يمكن تجنبها بالكامل وذلك من خلال وضع سياسات إدارة لإدارة المخاطر وأنظمة للرقابة عليها وإصدار تقارير دورية حول ذلك (الجمعية الدولية لهيئات التأمين (IAIS)، 2003، صفحة 47).

3-2 الآليات الخارجية للحوكمة في شركات التأمين: تتمثل الآليات الخارجية للحوكمة في شركات التأمين فيما يلي:

أولا: التدقيق الخارجي: تقوم شركات التأمين بتعيين مدقق خارجي مستقل، يقوم بالمصادقة على الحسابات على الأقل سنويا، ويتم تعيينه بواسطة عقود مؤقتة قابلة للتجديد، ويقوم بالتدقيق في حسابات الشركة والإبلاغ عن الأخطاء والتجاوزات التي يجدها (حميدوش ، 2018، صفحة 13).

ثانيا: الخبير الاكتواري: يتمثل دور الخبير الاكتواري في تطبيق النظريات المالية والإحصائية لحل مشاكل الأعمال في شركات التأمين (Collins, 2009, p. 255)، ويتم تعيين الخبير الاكتواري بهدف تقييم الوضع المالي والالتزامات التقنية لشركات التأمين وكذلك لدوره الاستشاري حول إدارة المخاطر. ويتوجب على الخبير الاكتواري امتلاك مؤهلات علمية وتقنية حول أعمال شركات التأمين، وكذا استقلالية في أداء عمله (بن فرحات، 2011، صفحة 10).

ثالثا: هيئة الإشراف والرقابة: تعتبر هيئات الإشراف والرقابة آلية حوكمة خارجية أساسية للرقابة على مخاطر شركات التأمين وملاءتها المالية، وكذا حماية حملة الوثائق والمساهمين باعتبارهم ملاك للأموال المستعملة في الأنشطة التقنية والاستثمارية التي تزاولها شركات التأمين، وكذلك لعدم قدرتهم على تقييم أداء شركة التأمين وأعمالها التقنية.

4- تقييم مستوى تطبيق أسس الحوكمة الخاصة بقطاع التأمين في شركات التأمين الجزائرية

نسعى من خلال هذا المحور لدراسة واقع تطبيق شركات التأمين في الجزائر لأسس الحوكمة في شركات التأمين، وذلك من خلال عينة من شركات التأمين الجزائرية.

4-1 الطريقة والأدوات: يتناول هذا العنصر شرحا لطريقة وأدوات الدراسة التطبيقية من خلال استعراض نموذج الدراسة ومجتمعها المستهدف، وخصائص العينة وسماتها التي تم اعتمادها لتمثيل هذا المجتمع، بالإضافة لاختبار ثبات كل من أداة الدراسة ونوع توزيع بياناتها.

أولا: نموذج الدراسة: تم تصميم نموذج الدراسة بالاستناد إلى التأصيل النظري المشار له أعلاه، والشكل الموالي يوضح نموذج الدراسة التطبيقية الذي انبثقت منه محاور وأسئلة الاستبيان:

الشكل رقم (01): النموذج العام للدراسة التطبيقية

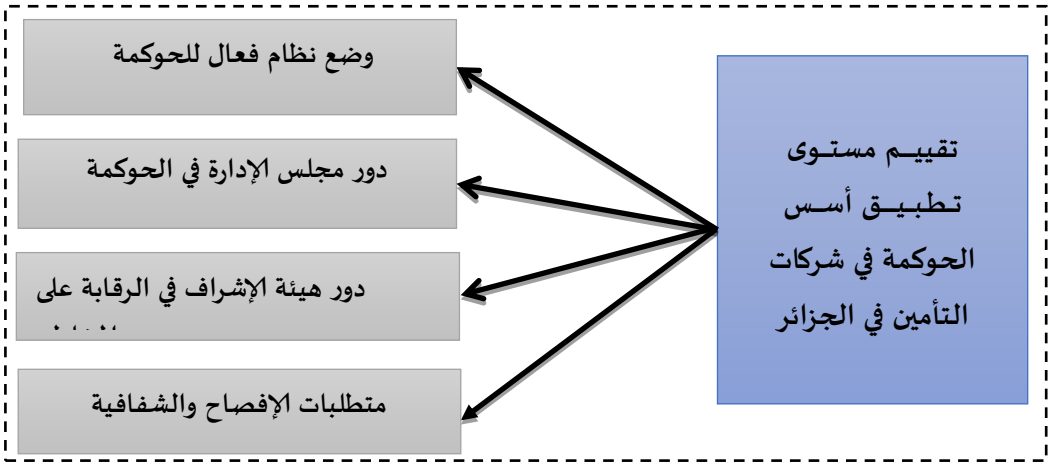

المصدر: من إعداد الباحث

ثانيا: أداة الدراسة: من أجل تحقيق هدف الدراسة متمثلا في تقييم مستوى تطبيق أسس الحوكمة في شركات التأمين العاملة في الجزائر، تم الاعتماد على أداة الاستبيان باعتباره الأداة المناسبة لنوعية الدراسة كونها اعتمدت على متغيرات نوعية، وتوزيعها على عينة الدراسة وتجميعها، ثم تفريغها وعرضها وتحليلها باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية النسخة 26 (SPSS.V26) Statistical Package for Social Science، واستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لاختبار الفرضيات والوصول للنتائج النهائية للدراسة.

ثالثا: مقياس التحليل: تم اعتماد مقياس ليكرت (Likert) الخماسي بدرجات موافقة تتراوح من (1) إلى (5) بين غير موافق بشدة (1) وموافق بشدة (5)، أما المعيار المستخدم في التحليل الإحصائي الوصفي لاتجاهات متوسطات درجات موافقات العينة حول أسئلة الاستبيان ومحاوره فيوضحها الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): معيار مقياس التحليل

المجال	[1,80-1]	[2,60-1,81]	[3,40-2,61]	[4,20-3,41]	[5-4,21]
التقييم	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الباحث

رابعا: مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من الإطارات العليا العاملة بالمديريات العامة لشركات التأمين العاملة في الجزائر، والمتواجدة بالجزائر العاصمة، أما عينة الدراسة فتمثلت في عينة ميسرة شملت الإطارات العليا (مدير عام، نائب مدير، مدير مركزي، مدقق

داخلي، اكتواري، مفتش تأمين، رئيس قسم، رئيس مصلحة) لـ: 12 شركة تأمين، وكذلك بعض الإطارات على مستوى وزارة المالية والمجلس الوطني للتأمينات.

ولقد تم توزيع 120 استبانة على أفراد العينة، منها 100 استبانة مباشرة و20 عن طريق البريد الإلكتروني، تم استرداد 97 استبانة، بنسبة استرجاع 80,83% من الاستبانات الموزعة، حيث تم فحصها واستبعاد 27 منها لعدم صلاحيتها إما لفراغها من الإجابات كليا أو جزئيا، أو ملئها بشطب واحد لنفس مقياس الموافقة، وبذلك أصبح عدد الاستبانات الصالحة للدراسة 70 استبانة، ويوضح الجدول الموالي خصائصها وسماتها:

الجدل رقم (02): خصائص وسمات العينة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة (%)
شركة التأمين	SALAMA	12	17,1
	SAA	10	14,3
	CAAT	09	12,9
	CAAR	05	7,1
	CASH	05	7,1
	CIAR	03	4,3
	CNMA	03	4,3
	CARAMA	02	2,9
	GAM	02	2,9
	2A	01	1,4
	AGLIC	01	1,4
	CCR	04	5,7
	CAN	05	7,1
	Ministère de finance (DAS, CSA)	08	11,4
	المجموع	70	100
المستوى التعليمي	مهني	17	24,3
	جامعي	24	34,3
	دراسات عليا (ماجستير، دكتوراه)	23	32,9
	أخرى	6	8,6
الوظيفة الحالية	مدير مركزي	19	27,1
	نائب مدير	11	15,7

	رئيس قسم	09	12,9
	رئيس مصلحة	09	12,9
	مفتش تأمين	09	12,9
	أخرى	13	18,6
سنوات الخبرة	أقل من 10 سنوات	32	45,7
	بين 10 و20 سنة	31	44,3
	أكثر من 20 سنة	7	10

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات SPSS.V26

يلاحظ من الجدول أعلاه أن تقسيم أفراد العينة من حيث البيانات الديمغرافية ممثلة في الهيئة المستخدمة، المؤهل العلمي، الوظيفة وسنوات الخبرة كانت كما يلي:

الهيئة المستخدمة: يتضح من خلال الجدول أن 17,1% من أفراد العينة موظفون في شركة (SALAMA)، و14,3% يعملون في شركة (SAA)، تليها شركة (CAAT) بـ:12,9%، ثم شركتي (CAAR) و(CASH) بنسبة 7,1% لكل منهما، وكانت نسبة 5,7% من نصيب شركة (CCR)، وساهمت بنفس النسبة 4,3% شركتي (CIAR) و(CNMA)، بينما تمثل نسبة 2,9% من أفراد العينة في كل من الشركتين (GAM) و(CARAMA)، أما نسبة 1,4% كانت لكلا الشركتين (2A) و(AGLIC)، وساهم أفراد العينة في المجلس الوطني للتأمينات بنسبة 7,1% ووزارة المالية بنسبة 11,4%.

المؤهل العلمي: من خلال بيانات الجدول أعلاه يتضح أن 24,3% من أفراد العينة لديهم شهادات مهنية، و34,3% لديهم مستوى جامعي، و32,9% من حملة الشهادات العليا (ماجستير ودكتوراه)، أما النسبة المتبقية 8,6% هي لمؤهلات أخرى متنوعة.

الوظيفة: حسب متغير الوظيفة التي يشغلها أفراد العينة فالملاحظ من خلال الجدول السابق أن نسبة المدراء المركزيين بلغت 27,1%، ونسبة نواب المدراء 15,7%، ونسبة 12,9% لكل من وظيفة رئيس قسم ورئيس مصلحة ومفتش تأمين، أما نسبة 18,6% فكانت لوظائف متنوعة أخرى.

سنوات الخبرة في الوظيفة الحالية: تتقارب سنوات الخبرة لأفراد العينة بين أقل من 10 سنوات وبين 10 و20 سنة بنسبتي 45,7% و44,3% على التوالي، وتشكلان أغلبية العينة بنسبة 90%، أما النسبة المتبقية 10% فهي لسنوات الخبرة الأطول (أكثر من 20 سنة).

خامسا: ثبات أداة الدراسة: ومن أجل التحقق من ثبات أداة الدراسة تم استخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، وجاءت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): معامل ألفا كرونباخ

المحور	عدد العبارات	ألفا كرونباخ
المحور الأول: وجود نظام فعال للحوكمة.	5	0,638
المحور الثاني: دور مجلس الإدارة في الحوكمة.	6	0,739
المحور الثالث: دور هيئة الإشراف في الرقابة على المخاطر.	6	0,738
المحور الثالث: متطلبات الإفصاح والشفافية.	6	0,723
جميع إجابات محاور الاستبيان.	23	0,718

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات SPSS.V26

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن معامل ألفا كرونباخ لأغلب محاور الاستبيان هي معاملات مرتفعة تراوحت بين 0,638 و0,739، وكذلك قيمة ألفا كرونباخ الإجمالي بلغت (0,718)، وهو معامل قوي، لأنه يتجاوز الحد الأدنى المقبول (0,70)، وهذا يدل على أن الاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الثبات ويمكن الاعتماد عليه في تحليل نتائج الدراسة التطبيقية واختبار فرضياتها.

2-4 التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة: سيتم عرض وتحليل آراء المبحوثين حول مدى تطبيق شركات التأمين العاملة في الجزائر لأسس الحوكمة، والنتائج يوضحها الجدول الموالي:

الجدول رقم (04): نتائج إجابات أفراد العينة على عبارات الاستبيان

تطبيق أساسيات الحوكمة في شركات التأمين الجزائرية					
رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التبني	الترتيب
01	تتبع الشركة نظاما محددا ومكتوبا للحوكمة.	2,17	0,884	منخفضة	4
02	تعتمد الشركة نظاما فعالا ومرنا لنقل المعلومات بين مختلف المستويات الإدارية.	3,31	0,971	متوسطة	2
03	تعتمد الشركة سياسات مكتوبة فيما يخص إدارة المخاطر والرقابة الداخلية.	3,41	0,940	مرتفعة	1
04	يخضع نظام الحوكمة بالشركة للمراجعة الداخلية المنتظمة.	2,17	0,816	منخفضة	3
05	تقوم هيئة الإشراف بالتحقق من نظام الحوكمة بالشركة وتراقبه دوريا.	2,06	0,866	منخفضة	5
	المحور الأول: وجود نظام فعال للحوكمة	**2,63**	**0,446**	**متوسطة**	**4**
06	يقوم مجلس الإدارة بتحديد الأهداف الاستراتيجية للشركة.	4,19	0,687	مرتفعة	1
07	يقوم مجلس الإدارة بمراقبة أداء الإدارة مقارنة بالأهداف الاستراتيجية التي يضعها.	4,09	0,794	مرتفعة	2
08	يحدد مجلس الإدارة الحد الأقصى للمخاطر التي يمكن أن تتحملها الشركة.	3,41	0,909	مرتفعة	5
09	لا يتم تنفيذ أي تغيرات كبيرة في نشاط التأمين إلا بموافقة مجلس الإدارة.	3,51	0,928	مرتفعة	4
10	يحصل مجلس الإدارة على تقارير دورية حول الوضع التشغيلي والمالي للشركة.	4,03	0,816	مرتفعة	3
11	يتتبع مجلس الإدارة مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في شركة التأمين.	2,63	0,935	متوسطة	6
	المحور الثاني: دور مجلس الإدارة في الحوكمة	**3,64**	**0,526**	**مرتفعة**	**1**

12	تتحقق هيئة الإشراف من وجود خطة شاملة لتحديد مخاطر شركة التأمين وتصنيفها وقياسها.	2,47	0,896	منخفضة	6
13	تراجع هيئة الإشراف سياسة الاكتتاب فيما يخص الأخطار المغطاة وتسعيرات التغطيات التأمينية.	3,24	0,939	متوسطة	4
14	تتأكد هيئة الإشراف من ملاءمة حد الاحتفاظ وبرنامج إعادة التأمين.	3,36	0,948	متوسطة	3
15	تقيّم هيئة الإشراف مدى ملاءمة السياسة الاستثمارية من حيث العائد والمخاطرة.	2,59	0,955	منخفضة	5
16	تتحقق هيئة الإشراف من كفاية المؤونات التقنية وهامش الملاءة لمواجهة التزامات الشركة المتوقعة.	3,61	1,026	مرتفعة	2
17	تطلب هيئة الإشراف تقارير فصلية حول تطور مستوى ملاءة شركات التأمين وتوظيفاتها.	3,66	0,961	مرتفعة	1
المحور الثالث: دور هيئة الإشراف في الرقابة على المخاطر		**3,12**	**0,619**	**متوسطة**	**2**
18	تفصح الشركة عن مؤهلات أعضاء مجلس الإدارة واستقلاليتهم.	3,06	0,883	متوسطة	3
19	يتم الإفصاح عن تعويضات المدراء التنفيذيين.	2,13	0,760	منخفضة	6
20	تفصح شركة التأمين عن القرارات الجوهرية التي صدرت خلال السنة.	3,26	0,958	متوسطة	1
21	المعلومات المفصح عنها ذات قدرة تنبئية تساعد المستخدمين في اتخاذ قرارات صحيحة.	3,24	0,731	متوسطة	2
22	يتم الإفصاح عن كافة المخاطر المتوقعة.	2,17	0,816	منخفضة	5
23	توفر الشركة على موقعها الإلكتروني كافة قوائمها المالية ويتم تحديثها دوريا.	2,24	0,842	منخفضة	4
المحور الثالث: متطلبات الإفصاح والشفافية		**2,74**	**0,510**	**متوسطة**	**3**
جميع العبارات		**3,05**	**0,311**	**متوسطة**	/

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات SPSS.V26

يتضح من خلال الجدول السابق أن العبارات (01)، (04) و(05) المتعلقة المحور الأول جاءت باتجاه غير موافق بمتوسطات (2,17)، (2,17) و(2,06) على التوالي، أما العبارة (03) فكانت باتجاه محايد بمتوسط (3,31)، أما العبارة (02) فكانت باتجاه موافق بمتوسط (3,74) و(3,41) على التوالي. أما بخصوص المحور الأول كاملا فقد كان في اتجاه محايد بمتوسط بلغ (2,63) وانحراف معياري (0,446)، وهذا يعني تبني متوسط لنظام فعال للحوكمة في شركات التأمين، ويرجع ذلك حسب التحليل السابق للعبارات في عدم تبني شركات التأمين لنظام للحوكمة واضح ومكتوب يُراجَع داخليا وخارجيا، في حين توجد سياسات مكتوبة حول الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر بدرجة جيدة، ودرجة متوسطة لتبني نظام مرن لنقل المعلومات بين المستويات الإدارية.

بخصوص المحور الثاني (دور مجلس الإدارة في الحوكمة) أتت جميع العبارات فيما عدا العبارة الأخيرة في اتجاه موافق بمتوسط انحصر بين (4,19) و(3,41)، أما العبارة الأخيرة فأتت في اتجاه محايد بمتوسط حسابي (2,63) وانحراف معياري (0,935) وذلك لعدم اتباع شركات

التأمين لنظام للحوكمة مرجعي ليتتبع مجلس الإدارة تطبيقه. أما الاتجاه العام لإجابات أفراد العينة بخصوص هذا المحور فكان في اتجاه موافق بمتوسط حسابي بلغ (3,64)، وانحراف معياري (0,526)، ما يدل على ممارسة مجلس الإدارة لدوره بدرجة مرتفعة فيما يخص تحديد الأهداف الاستراتيجية ومراقبة المخاطر والأداء التشغيلي والمالي.

بخصوص المحور الثالث (دور هيئة الإشراف في الرقابة على المخاطر) جاءت العبارتان (12) و(15) في اتجاه غير موافق بمتوسط حسابي (2,47) و(2,59) على الترتيب، ما يدل على عدم وجود رقابة نوعية على خطة إدارة المخاطر وسياسة الاستثمار في شركات التأمين، أما العبارتين (13) و(14) فكانتا في اتجاه محايد بمتوسط (3,24) و(3,36)، أي أن هناك رقابة بمستوى متوسط فيما يخص سياسة الاكتتاب وعمليات إعادة التأمين، أما العبارتين (16) و(17) فكانتا باتجاه موافق بمتوسط (3,61) و(3,66) على التوالي، وذلك لكون هذين العبارتين تنصان على الرقابة الكمية ونظام الملاءة في الجزائر يركز على الجانب الكمي، وبالتالي تركز هيئة الإشراف على الرقابة الكمية أكثر. بخصوص الاتجاه العام لهذا المحور كان باتجاه محايد بمتوسط (3,12) وانحراف معياري (0,619)، وهذا يعني وجود دور متوسط في الرقابة على مخاطر شركات التأمين العاملة في الجزائر من طرف هيئة الإشراف.

بخصوص المحور الرابع جاءت العبارات (18)، (20) و(21) باتجاه محايد بمتوسط (3,06)، (3,26) و(3,24) على التوالي، معناه وجود تباين بين إجابات أفراد العينة بخصوص إفصاح الشركة عن مؤهلات واستقلالية أعضاء مجلس الإدارة والقرارات الجوهرية التي تتخذها الشركة خلال السنة وجودة المعلومات المفصح عنها في القدرة على التنبؤ، أما باقي العبارات (19)، (22) و(23) فكانت كلها في اتجاه غير موافق بمتوسطات (2,13)، (2,17) و(2,24) على الترتيب، ما يعني وجود ضعف في الإفصاح عن تعويضات التنفيذين والمخاطر المتوقعة ونشر البيانات المالية على الموقع الإلكتروني. بخصوص الاتجاه العام لدرجة الموافقة لهذا المحور فقد بلغ متوسطها (2,74) بانحراف معياري (0,510) في اتجاه محايد، معناه هناك ممارسة بدرجة متوسطة لمتطلبات الإفصاح والشفافية في شركات التأمين العاملة بالجزائر.

بخصوص الاتجاه العام لكل عبارات الاستبيان (تطبيق أسس الحوكمة في شركات التأمين الجزائرية)، فكان في اتجاه محايد بمتوسط حسابي (3,05) وانحراف معياري (0,311)، ما يدل على وجود تطبيق بدرجة متوسطة لأسس الحوكمة في شركات التأمين الجزائرية.

3-4 اختبار فرضيات الدراسة: سنقوم باختبار فرضيات الدراسة باتباع الخطوات والأدوات الإحصائية على النحور التالي:

أولا: صياغة الفرضية الصفرية (H_0) والفرضية البديلة (H_1)؛

ثانيا: الأداة الإحصائية: للتحقق من صحة فرضيات الدراسة تم استخدام اختبار "ت" في حالة العينة الواحدة (One Sample T-Test)، ويستخدم هذا الاختبار في الكشف عمَّا إذا كان هناك فرق جوهري (دال إحصائيا) بين المتوسط الحسابي ($\overline{X}$) لإجابات أفراد العينة على كل محور من الاستبيان والمتوسط الفرضي (μ=3) للمجتمع، والمتوسط الفرضي هو مجموع قيم الموافقات في سلم ليكرت الخماسي مقسوما على عددها، أي: 3=5/(5+4+3+2+1).

ثالثا: قاعدة اتخاذ القرار في اختبار الفرضيات: باستخدام اختبار "ت" في حالة العينة الواحدة نقارن بين قيمة "ت" المحسوبة وقيمة "ت" الجدولية، وننظر لقيمة (Sig)، وهنا نميز ثلاث حالات:

إذا كانت قيمة الإحصائية "ت" المحسوبة (T_{cal}) أكبر من القيمة الإحصائية "ت" الجدولية (T_{tab})، وقيمة احتمال الخطأ (Sig) أقل من مستوى المعنوية المعتمد (0,05)، وقيمة المتوسط الحسابي لرأي افراد العينة في المحور أكبر من قيمة المتوسط الفرضي ($\overline{X} > 3$)، فهذا يدل على وجود فرق دال إحصائيا في إجابات أفراد العينة، وأن اتجاههم إيجابي اتجاه المتغير، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1).

إذا كانت قيمة الإحصائية "ت" المحسوبة (T_{cal}) أقل من القيمة الإحصائية "ت" الجدولية (T_{tab})، وقيمة احتمال الخطأ (Sig) أقل من (0,05)، وقيمة المتوسط الحسابي لرأي افراد العينة في المحور أقل من قيمة المتوسط الفرضي ($3>\overline{X}$)، فهذا يدل على وجود فرق دال إحصائيا في إجابات أفراد العينة، وأن اتجاههم سلبي اتجاه المتغير، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1).

إذا كانت قيمة احتمال الخطأ (Sig) أكبر من مستوى المعنوية المعتمد (0,05)، فهذا يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة والمتوسط الفرضي، فنقبل بذلك الفرضية الصفرية (H_0).

الفرضية الرئيسية: يوجد تطبيق لأسس الحوكمة في شركات التأمين الجزائرية.

الفرضية الصفرية (H_0): لا يوجد تطبيق لأساسيات الحوكمة في شركات التأمين الجزائرية.

الفرضية البديلة (H_1): يوجد تطبيق لأساسيات الحوكمة في شركات التأمين الجزائرية.

تنقسم هذه الفرضية إلى أربع فرضيات فرعية:

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد تبني ضعيف لنظام فعال للحوكمة في شركات التأمين الجزائرية.

الفرضية الصفرية (H_0): لا يوجد تبني ضعيف لنظام فعال للحوكمة في شركات التأمين الجزائرية.

الفرضية البديلة (H_1): يوجد تبني ضعيف لنظام فعال للحوكمة في شركات التأمين الجزائرية.

يوضح الجدول الموالي الفروق بين المتوسط الحسابي لإجمالي إجابات أفراد العينة على المحور الأول من الاستبيان، المتعلق بتبني نظام فعال للحوكمة والمتوسط الفرضي واختبار T.

الجدول رقم (05): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى (تبني نظام فعال للحوكمة).

المحور الأول: تبني نظام فعال للحوكمة في شركات التأمين.	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفرق بين $(\overline{X})$ و(μ=3)	T المحسوبة	Sig	القرار
	2,63	0,446	-0,37	-7,014	0,000	دال إحصائيا
قيمة "ت" الجدولية تساوي: Ttab=1,667، عند مستوى دلالة 0,05، ودرجة حرية DF=69.						

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات SPSS.V26

يوضح الجدول أعلاه أن قيمة "ت" المحسوبة (3,414-) أقل من قيمتها الجدولية (1,667)، وقيمة احتمال الخطأ (0,001) هي أقل من مستوى الدلالة (0,05)، وبالتالي هذا يدل على وجود فروق دالة إحصائيا في إجابات أفراد العينة على عبارات هذا المحور، وبما أن قيمة المتوسط الحسابي لهذا المحور هي أقل من المتوسط الفرضي $(\overline{X} = 2,63 < 3)$، وبالتالي فإن اتجاههم سلبي تجاه هذا المحور، أي أنهم لا يؤيدون لتبني جيد لنظام فعال للحوكمة في شركات التأمين.

وبناء على ما تقدم فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة (H_1) القائلة بأنه "يوجد تبني ضعيف لنظام فعال للحوكمة في شركات التأمين في الجزائر".

الفرضية الفرعية الثانية: لمجلس الإدارة دور فعال في الحوكمة في شركات التأمين الجزائرية.

الفرضية الصفرية (H_0): لا يوجد لمجلس الإدارة دور فعال في الحوكمة في شركات التأمين الجزائرية.

الفرضية البديلة (H_1): يوجد لمجلس الإدارة دور فعال في الحوكمة في شركات التأمين الجزائرية.

يوضح الجدول الموالي الفروق بين المتوسط الحسابي لإجمالي إجابات أفراد العينة على المحور الثاني من الاستبيان، المتعلق بدور مجلس الإدارة الفعال في حوكمة شركات التأمين والمتوسط الفرضي واختبار T.

الجدول رقم (06): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية (وجود دور فعال لمجلس الإدارة في الحوكمة).

المحور الثاني: وجود دور فعال لمجلس الإدارة في الحوكمة.	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفرق بين $(\overline{X})$ و(μ=3)	T المحسوبة	Sig	القرار
	3,64	0,526	0,64	10,216	0,000	دال إحصائيا
قيمة "ت" الجدولية تساوي: Ttab=1,667، عند مستوى دلالة 0,05، ودرجة حرية DF=69.						

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات SPSS.V26

يوضح الجدول (06) وجود فارق بين المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على المحور الثاني والمتوسط الفرضي، إضافة إلى أن قيمة "ت" المحسوبة (10,216) أكبر من قيمتها الجدولية (1,667)، وأن قيمة احتمال الخطأ (0,000) هي أقل من مستوى الدلالة (0,05)، وبالتالي هذا يدل على وجود فروق دالة إحصائيا في إجابات العينة على هذا المحور، وبما أن قيمة المتوسط الحسابي لآراء أفراد العينة على عبارات هذا المحور هي أكبر من المتوسط الفرضي ($\overline{X} = 3,64 > 3$)، فإن اتجاههم إيجابي تجاه هذا البعد، أي أنهم يؤيدون وجود دور فعال لمجلس الإدارة في حوكمة شركات التأمين العاملة في الجزائر.

وبناء على ما تقدم فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة (H_1) القائلة بأنه "يوجد لمجلس الإدارة دور فعال في الحوكمة في شركات التأمين الجزائرية".

الفرضية الفرعية الثالثة: تقوم هيئة الإشراف في الجزائر بدور فعال في الرقابة على مخاطر شركات التأمين.

الفرضية الصفرية (H_0): لا تقوم هيئة الإشراف في الجزائر بدور فعال في الرقابة على مخاطر شركات التأمين.

الفرضية البديلة (H_1): تقوم هيئة الإشراف في الجزائر بدور فعال في الرقابة على مخاطر شركات التأمين.

يوضح الجدول الموالي الفروق بين المتوسط الحسابي لإجمالي إجابات أفراد العينة على المحور الثالث من الاستبيان، المتعلق بدور هيئة الإشراف في الرقابة على مخاطر شركات التأمين والمتوسط الفرضي واختبار T.

الجدول رقم (07): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة (دور هيئة الإشراف في الرقابة على المخاطر).

المحور الثالث: فعالية رقابة هيئة الإشراف على مخاطر شركات التأمين.	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفرق بين $(\overline{X})$ و(μ=3)	T المحسوبة	Sig	القرار
	3,12	0,619	0,12	1,654	0,103	غير دال إحصائيا
قيمة "ت" الجدولية تساوي: Ttab=1,667، عند مستوى دلالة 0,05، ودرجة حرية DF=69.						

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات SPSS.V26

يوضح الجدول السابق وجود فرق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة ($\overline{X} = 3,12$) والمتوسط الفرضي (μ=3) مقداره (0,12)، غير أن قيمة "ت" المحسوبة (1,654) أقل من قيمتها الجدولية (1,667)، وقيمة احتمال الخطأ (0,103) هي أكبر من مستوى الدلالة (0,05)، وبالتالي هذا الفرق في متوسط إجابات أفراد العينة حول عبارات هذا المحور غير دال إحصائيا.

وبناء على ما تقدم فإننا نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية (H_0) القائلة بأنه "لا تقوم هيئة الإشراف في الجزائر بدور فعال في الرقابة على مخاطر شركات التأمين".

الفرضية الفرعية الرابعة: يوجد ضعف في التزام شركات التأمين الجزائرية بمتطلبات الإفصاح والشفافية.

الفرضية الصفرية (H_0): لا يوجد ضعف في التزام شركات التأمين الجزائرية بمتطلبات الإفصاح والشفافية.

الفرضية البديلة (H_1): يوجد ضعف في التزام شركات التأمين الجزائرية بمتطلبات الإفصاح والشفافية.

يوضح الجدول الموالي الفروق بين المتوسط الحسابي لإجمالي إجابات أفراد العينة على فقرات المحور الرابع، والمتعلق بمتطلبات الإفصاح والشفافية والمتوسط الفرضي واختبار T.

الجدول رقم (08): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة (الالتزام بمتطلبات الإفصاح والشفافية).

المحور الرابع: الالتزام بمتطلبات الإفصاح والشفافية.	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفرق بين ($\overline{X}$) و(μ=3)	T المحسوبة	Sig	القرار
	2,74	**0,510**	-0,25	-4,214	0,000	دال إحصائيا
قيمة "ت" الجدولية تساوي: Ttab=1,667، عند مستوى دلالة 0,05، ودرجة حرية DF=69.						

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات SPSS.V26

يوضح الجدول أعلاه وجود فرق بين المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على فقرات المحور الرابع والمتوسط الفرضي، إضافة إلى أن قيمة "ت" المحسوبة (-3,225) أقل من قيمتها الجدولية (1,667)، وقيمة احتمال الخطأ (0,002) هي أقل من مستوى الدلالة (0,05)، وبالتالي هذا يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات العينة حول فقرات هذا المحور، وبما أن المتوسط الحسابي لآراء أفراد العينة حول فقرات هذا المحور أقل من المتوسط الفرضي ($\overline{X} = 2,74 < 3$)، فإن اتجاههم سلبي تجاهه، أي أنهم لا يؤيدون الالتزام الجيد لشركات التأمين العاملة في الجزائر بمتطلبات الإفصاح والشفافية.

وبناء على ما تقدم فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة (H_1) القائلة بأنه "يوجد ضعف في التزام شركات التأمين الجزائرية بمتطلبات الإفصاح والشفافية".

ملخص اختبار الفرضية الرئيسية: يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار الفرضيات الفرعية الأربع، والفروق بين المتوسط الحسابي لإجمالي إجابات أفراد العينة على كامل عبارات الاستبيان، المتعلق بتطبيق أسس الحوكمة في شركات التأمين الجزائرية والمتوسط الفرضي واختبار T.

الجدول رقم (09): نتائج اختبار فرضيات الدراسة (تطبيق أسس الحوكمة في شركات التأمين)

الفرضية الفرعية الأولى	المحور الأول: تبني نظام فعال للحوكمة.	قبول الفرضية البديلة					يوجد تبني ضعيف لنظام فعال للحوكمة.
الفرضية الفرعية الثانية	المحور الأول: دور مجلس الإدارة في الحوكمة.	قبول الفرضية البديلة					يوجد لمجلس الإدارة دور فعال في الحوكمة.
الفرضية الفرعية الثالثة	المحور الثاني: رقابة هيئة الإشراف على المخاطر	قبول الفرضية الصفرية					لا تقوم هيئة الإشراف برقابة فعالة على مخاطر شركات التأمين.
الفرضية الفرعية الرابعة	المحور الثالث: الالتزام بمتطلبات الإفصاح والشفافية.	قبول الفرضية البديلة					وجود ضعف في الالتزام بمتطلبات الإفصاح والشفافية.
الفرضية	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفرق بين $(\overline{X})$ و(μ=3)	T المحسوبة	Sig	النتيجة
الفرضية الرئيسية	جميع عبارات الاستبيان: تطبيق أسس الحوكمة في شركات التأمين الجزائرية	3,05	0,311	0,05	1,601	0,114	لا يوجد تبني لأسس الحوكمة في شركات التأمين الجزائرية
قيمة "ت" الجدولية تساوي: Ttab=1,667، عند مستوى دلالة 0,05، ودرجة حرية DF=69.							

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات SPSS.V26

فيما يخص الفرضية الرئيسية فيوضح الجدول (09) وجود فارق ضئيل بين المتوسط الحسابي لجميع عبارات الاستبيان (تطبيق أسس الحوكمة في شركات التأمين) والمتوسط الفرضي، ويقترب من الصفر ($\overline{X} - \mu = 0,05 \cong 0$)، وقيمة "ت" المحسوبة (1,601) هي أقل من قيمتها الجدولية (1,667)، وقيمة احتمال الخطأ (0,114) أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0,05)، وبالتالي هذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد العينة على جميع عبارات الاستبيان.

وبناء على اختبار الفرضيات الفرعية الأربع والتي كانت ثلاث منها في اتجاه سلبي حول تطبيق أساسيات الحوكمة في شركات التأمين (الأولى والثالثة والرابعة)، وبناء على ما تم إيراده نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية (H_0) القائلة بأنه "لا يوجد تطبيق لأسس الحوكمة في شركات التأمين الجزائرية".

5- خاتمة:

انطلاقا مما تم عرضه في هذه الورقة البحثية يمكن القول أن تشكيل شركات التأمين لأحد مكونات النظام المالي، وخضوعها للقوانين والقواعد التي تفرضها هيئات الإشراف على قطاع التأمين، بالإضافة لبيعها سلعة مؤجلة وغير منظورة وانعكاس دورة الإنتاج فيها، هذا كله جعل لتطبيق الحوكمة أهمية كبرى في هذا النوع من الشركات، ودفع لوضع أسس ومعايير لوضع مبادئ للحوكمة تتماشى وطبيعتها وتتكيف مع خصوصياتها.

ترتكز مبادئ الحوكمة في شركات التأمين على التحديد الدقيق للمسؤوليات، والرقابة الداخلية والخارجية، ويقوم تطبيق هذه المبادئ على ثلاثة أسس رئيسية، وضع نظام فعال للحوكمة لمتطلب عام لتطبيق الحوكمة في شركات التأمين، دور مجلس الإدارة كأهم آلية داخلية في تطبيق الحوكمة، دور هيئة الإشراف في الرقابة على المخاطر، بالإضافة لمتطلبات الإفصاح والشفافية.

نتائج الدراسة:

- رغم وجود بعض الممارسات التي تتعلق بنظام الحوكمة مثل وجود هيكل تنظيمي شفاف مع تخصيص واضح وفصل للمسؤوليات ونظام مرن لنقل المعلومات في الكثير من الشركات، إلا أن شركات التأمين الجزائرية لا تتبنى نظاما فعالا للحوكمة واضحا ومكتوبا، وذلك لعدم وجود نظام للحوكمة مرجعي تفرضه اللوائح والتنظيمات ويخضع للمراجعة الداخلية والخارجية؛
- يلعب مجلس الإدارة دورا جيدا في إدارة وحوكمة شركات التأمين العاملة في الجزائر، فهو يحدد أهداف الشركة الاستراتيجية ويراقب الأداء بناء عليها، ويتتبع بشكل جيد الأداء التشغيلي والمالي ويراقب مستوى التعرُّض للمخاطر، ويشرف على التغيرات الهامة في الشركة؛

- لا توجد فعالية في رقابة هيئة الإشراف في الجزائر على مخاطر شركات التأمين، وذلك راجع لانحصار رقابتها على المخاطر الكمية فقط، والتي تتعلق بالمؤونات التقنية وتطور مستوى الملاءة وهامشها الإلزامي كون نظام الملاءة المالية في الجزائر يركز على المتطلبات الكمية، وضعف رقابتها النوعية على: الخطط المعتمدة في تقييم وإدارة المخاطر ومدى ملاءمة سياسات الاستثمار من حيث العائد والمخاطرة.
- يوجد ضعف في التزام شركات التأمين الجزائرية بمتطلبات الإفصاح والشافية، ويتركز ذلك أساسا في ضعف الإفصاح عن تعويضات التنفيذيين ونقص الإفصاح عن المخاطر المتوقعة، وعدم نشر جميع البيانات المالية والمعطيات المهمة على مواقعها الإلكترونية.

توصيات ومقترحات الدراسة: على ضوء النتائج المتوصل لها من خلال الدراسة الميدانية، نضع التوصيات والمقترحات التالية:

- إصدار ميثاق للحوكمة يتضمن نظاما واضحا لحوكمة شركات التأمين من حيث آليات ومبادئ التطبيق، يتناسب مع شركات التأمين الجزائرية ويخضع للمراقبة الداخلية والخارجية المنتظمة، ليكون أداة استرشادية لتبني شركات التأمين لنظام الحوكمة، وليكون معيارا يقارن به مستوى تطبيقها.
- تفعيل دور هيئة الإشراف في الرقابة على مخاطر شركات التأمين خاصة النوعية منها، ومراقبة نظام إدارة المخاطر ومراجعته دوريا، وإلزام شركات التأمين بتقرير سنوي يرسل لهيئة الإشراف حول مستوى تبني نظام إدارة المخاطر فيما يخص المخاطر التي تعرضت لها شركة التأمين وكيفيات مواجهتها.
- تفعيل متطلبات الإفصاح والشفافية في شركات التأمين، وذلك بتوسعة المعلومات المفصح عنها لتشمل تعويضات المسؤولين والمخاطر المتوقعة، وكذا إلزام شركات التأمين بنشر قوائمها المالية والمعلومات التي تهم الجمهور وأصحاب المصالح في مواقعها الالكترونية وتحديثها دوريا.

6- قائمة المراجع:

David Collins .(2009) .the actuary as fallen hero on the reform of a profession .*Work, Employment qnd Society Journal*.(02)*23* ،

David Larcker و ،Brian Tayan .(2011) .*Corporate Governance: a closer look at organizational choices and their consequences* .USA: Pearson Education.

Jean AZEMA .(2005) .Les mutuelles d'assurance et leur gouvernance .*Revue d'économie financière*.(80)

Nacer Jamil Najjar .(2013) .The Impact of Corporate Governance on the Insurance Firm's Performance in Bahrain .*International Journal of Learning and Development*.(02)*03* ،

أحمد أبو بكر عيد . (2005). دور هيئة الإشراف والرقابة على التأمين في تفعيل التزام شركات التأمين المصرية بمبادئ وآليات حوكمة الشركات. *مجلة الدراسات المالية والتجارية*(02).

أحمد أبو بكر عيد. (2010). *دراسات وبحوث في التأمين –بحوث علمية محكمة–*. عمان، الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع.

الجمعية الدولية لهيئات التأمين (IAIS). (2003). *مبادئ التأمين الأساسية والمنهجية*. المملكة الأردنية الهاشمية : ترجمة هيئة التأمين.

حورية حميدوش . (2018). دور التدقيق الداخلي في تفعيل الحوكمة بشركات التأمين. *مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية*، *09*(01).

ساعد بن فرحات. (2011). بعض مبادئ وآليات الحوكمة في شركات التأمين (مقارنة بين شركة التأمين وإعادة التأمين CAAR وشركة AXA للتأمين)، *ندوة حول مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية*. سطيف، الجزائر: جامعة فرحات عباس.

يوسف عتشاش، و الطيب بالولي. (2013). تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات التأمينية كآلية لإدارة المخاطر. *الملتقى الوطني حول آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة*. ورقلة، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح.